

## بيان صحفي

### بعد عقدين من الجهود لإزالة الألغام تعلن موريتانيا نهاية العمليات

المناطق التي كانت مهددة بالألغام المضادة للأفراد في موريتانيا ومنها منذ ما يقارب أربعين سنة قد أصبحت آمنة.

قال منسق برنامج إزالة الألغام في موريتانيا من أجل التنمية ، السيد علي محمد الحسن منان : "يشرفني للغاية أن أعلن أنه بعد مرور قرابة أربعة عقود من الزمن على وضع هذه الأسلحة و بعد مرور عقدين من الزمن على جهود إزالة الألغام أصبحت الآن موريتانيا خالية من جميع المناطق الملغومة المعروفة. وهذا يجعلنا الدولة الطرف الواحد والثلاثين في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لإعلان هذا الإنجاز".

وجاء هذا البيان خلال الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف والذي يعقد في جنيف حتى 30 نوفمبر / تشرين الثاني حيث يقيم المؤتمر التحديات المتبقية لتلبية طموح عالم خالٍ من الألغام المضادة للأفراد بحلول عام 2025 .

وأضاف السيد منان: "إن التلوث هو مخلفات الصراع بين 1976 و 1978 في الصحراء الغربية والذي تميز بالزرع العشوائي للألغام المضادة للأفراد والذي تم الاستخدام فيه لعدد غير متناسب من هذه الأسلحة". وأشار السيد منان أن "موريتانيا أصبحت دولة طرفاً في عام 2000 وبدأت المهمة الهائلة لتطهير المناطق الخطرة بعد فترة وجيزة. نظراً للصعوبات التي واجهناها ، اضطرت موريتانيا لطلب وقت إضافي لإنهاء الإزالة وتم تحديد الموعد النهائي الجديد في 1 يناير/كانون الثاني 2021. ويسرنا أننا استطعنا إنهاء عملنا قبل ذلك التاريخ".

وكانت هذه الأسلحة تشوه وتقتل المدنيين ، كما وكانت عائقاً للتنمية في الشمال وحاجزاً للأنشطة الإجتماعية والإقتصادية الأساسية مثل الرعي وصيد الأسماك والسياحة والتجارة.

ووضح منسق برنامج إزالة الألغام في موريتانيا أن "قد تبين وجود الألغام الأرضية وبقايا مخلفات الحرب الأخرى المتفجرة في ثلاث مناطق من موريتانيا تبلغ مساحتها 68 كيلومتراً مربعاً تقريباً وقد تم تطهيرها وإعادةها إلى السكان والسلطات الإدارية. قدمت الحكومة الموريتانية 68٪ من التكلفة الإجمالية لإزالة الألغام في حين أن المجتمع الدولي بما في ذلك فرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان ولوكسمبورغ والنرويج وإسبانيا والسويد وسويسرا والولايات المتحدة ومختلف منظمات الأمم المتحدة بما في ذلك دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة باللاجئين واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعمت جهودنا من خلال المساهمة المتبقية 38 ٪".

هنأت رئيسة الاتفاقية وسعادة السفيرة ثريا دليل موريتانيا على تحقيق هذا الهدف الهام. "يجب على موريتانيا أن تفتخر لعدم التحلي عن مشروعها لتصبح خالية من الألغام. إن طموحنا لعالم خالٍ من هذه الأسلحة بحلول عام 2025 لا يمكن تحقيقه إلا من خلال زيادة الجهود والتعاون مثل في موريتانيا".

الاتفاقية هي الاتفاقية الإنسانية واتفاقية نزع السلاح الرئيسية التي تهدف إلى إنهاء المعاناة التي تسببها الألغام الأرضية وذلك عن طريق حظر استخدامها وتخزينها وإنتاجها ونقلها وضمان تدميرها ومساعدة ضحايا هذه الأسلحة. وقد اعتمدت في 18 أيلول / سبتمبر 1997 ودخلت حيز النفاذ في 1 آذار / مارس 1999. وقامت 164 دولة طرفاً بتدمير أكثر من 51 مليون لغم أرضي و158 من الدول الأطراف قد أوفت بالتزاماتها بتدمير مخزونها.